جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم مالية و محاسبية

التخصص : دراسات محاسبية و جبائية

من إعداد الطالبة : يمينة القايد

بعنـوان:

دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة

دراسة عينة من المؤسسات الممولة في اطار جهاز دعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) - ورقلة للفترة (2010-2011)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 18 جوان 2013

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور / شربي محمد الأمين (استاذ.....- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/بن بلغيث مداني (أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذة / محسن عواطف (استاذ مساعد - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنـة الجامعية: 2013/2012

الإهداء

أهدي عملي هذا:

إلى من احبتني و منحتني حنانها و عطفها و رضاها؛

الى من وضعت الجنة تحت اقدامها؛

الى نبع الحنان المتدفق الى شعلة حياتي كلها؛

أمي الغالية.

الى تاج رأسي و صاحب القلب الكبير؛

الى الذي من اجلي وأجل اخواتي تحمل الكثير؛

الى من يستحق كل حب وتقدير؛

أبي *الغالي*.

الى كل اخواتي كل واحدة باسمها؛

سامية، عائشة ، صفاء؛

مروى،نور الهدى،سارة.

إلى جميع خالاتي وعماتي و أزواجهم و أولادهم؛

الى أعمامي و زوجاتهم و اولادهم وكل الاهل و الاقارب.

الى كل أساتذتي و معلمي الذين كان لهم الفضل في تعليمي.

الى أصدقائي و أخص بالذكر هبة الرحمن و ايمان ؛

وزملائي و كل شخص ساندني في انجاز هذا العمل.

يمينة القايد

شكر و عرفان

يقول سبحانه و تعالى" ولئن شكرتم لأزيدنكم " (سورة ابراهيم الاية 7)

فشكرا لله على كل نعمه التي لا تُحصى و لا تعد

لا يسعني في نهاية هذه العمل الا ان اتقدم بجزيل الشكر الى:

الدكتور الفاضل بن بلغيث مداني لقبوله الاشراف

على هذا العمل المتواضع و كذا حرصه

وتقديم النصائح و التوجيهات ؛

والدي اطال الله في عمره الذي كان حريصا بأن أتمه على اكمل وجه؛

الاستاذة محسن عواطف و كذا الاستاذ شعوبي محمود فوزي ؛

مدير و عمال ANSEJ فرع ورقلة و كل من ساعدني

في الحصول على كل ما احتاجه من معلومات

الاستاذة بوعافية ايمان التي ساعدتني في

ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية

كل من ساهم ولو بقليل في اعداد هذا العمل

جميع زملائي و زميلاتي و اخص بالذكر

من ساعدني في اعداد هذه المذكرة .

يمينة القايد

الملخص :

تعالج هذه الدراسة موضوع دور المعلومات المحاسبية في المساعدة على التنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة الممولة في إطار جهاز دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) في الجزائر. مرد الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات ارتبط أساسا بخصوصيتها بالإضافة للأهمية البالغة التي توليها الدولة لهذه الأداة للحد من مشكلة البطالة بين فئة الشباب الجزائري. ونظرا للصعوبات الكبيرة التي تواجه هذه المؤسسات والتي تؤدي في الغالب إلى توقف نشاطها، أصبح من الأهمية بمكان بناء نموذج رياضي يساعد على عملية التنبؤ بإمكانية تعثر نشاط هذه المؤسسات. الدراسة العملية شملت ست مؤسسات مصغرة ممولة في ولاية ورقلة تعمل في قطاع الخدمات،تم استخدام أسلوب التحليل الأحادي. نتائج الدراسة أثبتت أنه وبالرغم من أهمية المعلومات المحاسبية إلا أنها لا تساعد لوحدها على التنبؤ بوضع هذه المؤسسات مستقبلا ؛ وأنه لتحقيق ما سبق لابد من توفر معلومات غير محاسبية (Extracomptable). وأن النموذج المعتمد على النسب المالية الذي يصلح في دراسة حالات أنواع أخرى من المؤسسات لا يتناسب مع خصوصية المؤسسات المصغرة.

الكلمات المفتاحية: معلومات محاسبية ، نسب مالية ،مؤسسات مصغرة ، تنبؤ، إفلاس

Abstract :

This study deals with the role of accounting information in helping to predict bankruptcy mini-institutions in the framework of device support and youth employment (ANSEJ) in Algeria. Due attention to this kind of institutions associated mainly conservatively in addition to the extreme importance attached by the state for this tool to reduce the problem of unemployment among Algerian youth category. Given the difficulties faced by these large institutions, which often lead to the suspension of its activities, it has become important to build a mathematical model helps to predict the possibility of faltering process the activity of these institutions. The study process included six mini-funded institutions in the state of Ouargla working in the services sector, use the mono-analysis method. Results of the study demonstrated that in spite of the importance of accounting information, but it does not help alone to predict the future development of these institutions; and that to achieve the above must provide accounting information (extra Accountant). And that the model based on financial ratios that fit in the study of cases of other types of institutions is not commensurate with the privacy of mini-institutions.

Key words: Accounting information, Financial ratios , Mini - institutions, foretelling, Bankruptcy.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	**III**
الشكر	**IV**
الملخص	**V**
قائمة المحتويات.....	**VI**
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الاختصارات و الرموز.....	VII
قائمة الملاحق.....	VII
المــقدمــة	أ-د
الفصــل الأول: الدراسـات السابـقة	12
المبحث الاول: دراسة كاثرين ، محمد الجربوع و دراسة وحيد محمود.....	**14**
المبحث الثاني: دراسة الحمود و احمد البزور و دراسة مطر	**16**
المبحث الثالث: دراسة الشباني و دراسة قريشي.....	**19**
الفصــل الثاني: الـدراسة التطبيقية	23
المبحث الأول:عينة الدراسة و الادوات المستخدمة.....	24
المبحث الثاني: نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات.....	27
الخاتمة.....	41
قائمة المراجع.....	44
الملاحق.....	48
الفهرس.....	59

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2- 1	جدول يوضح نسب السيولة للمؤسسات لسنة 2010 و 2011	28
2-2	جدول يوضح نسب الربحية للمؤسسات	34
2-3	جدول يوضح نسب النشاط للمؤسسات	36
2-4	جدول يوضح نسب قياس الرافعة المالية للمؤسسات	37

قائمة المنحنيات

رقم المنحنى	عنوان المنحنى	الصفحة
2- 1	منحنى يوضح نسب السيولة للمؤسسات 1 و2 و 3	27
2-2	منحنى يوضح نسب السيولة للمؤسسات 4 و5 و 6	27
2-3	منحنى يوضح متوسط نسب السيولة للمؤسسات	32
2-4	منحنى يوضح نسب الربحية للمؤسسات 1 و2 و 3	33
2-5	منحنى يوضح نسب الربحية للمؤسسات 4 و5 و 6	33
2-6	منحنى يوضح نسب النشاط للمؤسسات	35
2-7	منحنى يوضح نسب قياس الرافعة المالية للمؤسسات	36

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	دراسات حول نموذجي التمان و شيراتا ، طريقة حساب نسب السيولة	49
2	طريقة حساب نسب الربحية	52
3	طريقة حساب نسبة النشاط و نسبة قياس الرافعة المالية	55

قائمة الاختصارات و الرموز

الرمز	الدلالة
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
BADR	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BEA	بنك الخارجي الجزائري
BNA	البنك الوطني الجزائري
CPA	القرض الشعبي الجزائري
BDL	بنك التنمية المحلية

مقدمة عامة

❖ توطئة

أصبح الحديث عن المؤسسات المصغرة موضوع الساعة حيث أن معظم دول العالم اتجهت للاهتمام بها و هذا لاعتبارها أداة فعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية و هذا نظرا من كونها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويلها بالإضافة الى أنها تحقق أرباح في وقت قصير مقارنة بالمؤسسات الكبرى ، فهي بدورها تساهم في دفع عجلة التنمية المحلية و تعمل على خلق فرص عمل للفئة العاطلة كما انها تعمل على تحفيز الادخار من خلال الارباح المحتجزة و تحقيق التكامل الاقتصادي بفضل تنوع الانشطة المستثمر فيها كما انها تعمل على الرفع من صادرات البلد ، لِدَى نجد ان الدولة تسعى جاهدة من أجل توفير المناخ الاقتصادي المناسب لها و كذا تقديم جميع التسهيلات التي تعمل على إستمراريتها.

لم تولي الجزائر في فترة ما بعد الاستقلال اهتمام كبير لهذا النوع من المؤسسات إلاّ أننا نلاحظ انه في الآونة الاخيرة إزداد اهتمامها بالمؤسسات المصغرة و يظهر هذا من خلال إنشاؤها لعدد من الهيئات التي تعمل على متابعة هذه المؤسسات وكذا مرافقتها مثل الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة (CNAC) و كذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بالإضافة الى وكالة لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

نجد ان هذه المؤسسات تمتاز بهشاشة في مركزها المالي وهذا بسبب صغر حجمها مما يجعلها اكثر عرضة للإفلاس وكذا تشدد المصادر المتدخلة في تمويلها بالنسبة لسداد القرض في وقت محدد .

❖ طرح الاشكالية:

هناك عدة اسباب تؤدي الى فشل هذا النوع من المؤسسات و نحن من خلال بحثنا هذا اردنا التوصل الى بناء نموذج يؤدي بنا الى التنبؤ بإفلاس هذه المؤسسات و كذا أهم البيانات التي تسمح بعملية التنبؤ و هذا من خلال الاجابة على الاشكالية التالية :

ما هي أهم المعلومات التي تساهم في التنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة الممولة في اطار ANSEJ ؟

من خلال الاشكالية الرئيسية السابقة يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

1. هل للمعلومات المحاسبية أو لمعلومات اخرى أهمية بالنسبة للمؤسسات المصغرة؟
2. ما مدى امكانية بناء نموذج رياضي انطلاقا من المعلومات للتنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة؟

❖ فرضيات الدراسة:

1. للمعلومات المحاسبية اهمية بالنسبة للمؤسسات المصغرة اكثر من المعلومات الاخرى؛
2. يمكننا من خلال هذه المعلومات بناء نموذج للتنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة.

❖ أهمية الدراسة:

تتجلى اهمية هذه الدراسة في:

-الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في النهوض بالاقتصاد الوطني بالإضافة الى التقليل من معدل البطالة و كذا التنويع في صادرات البلد و تسويق المنتوج المحلي .

❖ مبررات اختيار الموضوع:

1. مبررات موضوعية:

- الخصوصية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- محاولة بناء نموذج رياضي للتنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة.

❖ أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة الى التطرق الى اهم الاسباب المؤدية الى افلاس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ؛
- محاولة بناء نموذج يساعد على التنبؤ بإمكانية تعثر المؤسسات المصغرة و كذا تسهيل عملية المتابعة و المرافقة.

❖ حدود الدراسة:

الحدود الزمنية : تمت الدراسة على القوائم المالية لعينة من المؤسسات المصغرة خلال السنتين 2010 و 2011.

الحدود المكانية: عينة من الشركات الناشطة في ولاية ورقلة وكذا بمنطقة حاسي مسعود ،و ولاية الوادي حيث ان هذه المؤسسات تنشط في مجال الخدمات منها خدمات النقل و كذلك كراء المعدات .

❖ هيكلة و اجزاء الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين كالتالي:

الفصل الاول تم التطرق خلاله الى عرض اهم الدراسات السابقة و مقارنتها بدراسة الباحثة

الفصل الثاني فتم تخصيصه للدراسة الميدانية حيث تم تقسيمه الى مبحثين تطرقنا في المبحث الاول الى عينة الدراسة و كذالك الادوات المستخدمة في جمع المعلومات و كيفية المعالجة و في المبحث الثاني عرض و تحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الدراسات السابقة

تمهيد :

نجد أن معظم الدراسات السابقة تتمحور حول التنبؤ بإفلاس المؤسسات الكبرى و المدرجة اساسا في البورصة حيث ان هذه الدراسات اختلفت طريقة معالجتها للموضوع إذ إعتمدت البعض منها على النسب المالية لبناء نموذج ينسجم و البيئة الاقتصادية التي تنشط بها تلك المؤسسات و الاخرى اكتفت بتطبيق النماذج المدروسة سابقا و محاولة ملاحظة ما اذا تنطبق على تلك المؤسسات مع العلم انها اقترحت لمؤسسات أخرى تختلف طبيعتها على مؤسسات محل الدراسة و كذا الحقبة الزمنية للنموذج المقترح على غرار نموذجي الثمان [1] و شيراتا بالإضافة الى المقارنة بينها ، و لكن تقوم دراستنا على أساس دراسة اهم البيانات التي تؤدي الى تنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة و ما إذا كان للمعلومات المحاسبية دور في ذلك او لا بحيث نتمكن من بناء نموذج لها .

[1] راجع الدراسات الموجودة في الملحق الاول

المبحث الأول : دراسة كاثرين ريفت ، يوسف محمد جربوع و دراسة وحيد محمد رموا

المطلب الاول: دراسة كاثرين ريفيت (2004)

هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية بعنوان " التنبؤ بالإفلاس بالاعتماد على التحليل المالي) متواجدة بقاعدة البيانات الفرنسية للمقالات العلمية سنة 2004[1] .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم المعلومات المحاسبية التي تؤدي بنا الى التفرقة بين المؤسسات المفلسة و المؤسسات الناجحة و دور التحليل المالي في ذلك بحيث قامت الباحثة بالتطرق الى اهم الدراسات في هذا الموضوع

و حاولت المقارنة بينهم لتصل في الاخير الى جملة من النتائج و هي :

- معظم الاساليب المستخدمة في التنبؤ بالإفلاس تعتمد على التحليل المالي و هو بدوره يعتمد على المعلومات المحاسبية ؛
- هناك بعض الدراسات التي اعتمدت على النماذج الاحصائية ؛
- توصلت الباحثة الى انه بمكن استخدام اساليب أخرى و باعتماد على المعلومات المحاسبية مثل طرق البرمجة الخطية و غيرها من الطرق الرياضية.
- **أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة و دراسة الباحثة**

نجد ان دراسة كاثرين قد ركزت على المقارنة بين مجوعة من الدراسات السابقة اذ انها اكتفت بحصر اهم الطرق المستخدمة في عملية التنبؤ بالإفلاس بينما دراسة الباحثة فسعت الى ايجاد نموذج للتنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة.

المطلب الثاني :دراسة يوسف محمد جربوع: (2005)

هذه الدراسة بعنوان " **مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الاخطاء غير العادية و التنبؤ بفشل المشروع – دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة – فلسطين** " .[2]

[1] http://www.cairn.info/article.php

[2] و هي عبارة عن مقالة نشرت في مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية) المجلد الثالث عشر – العدد الاول غزة – فلسطين

تمت هذه الدراسة على عينة مكونة من 85 مراجع بحيث وزعت عليهم مجموعة من الإستبانات بالإضافة الى ذلك قام الباحث بتحليل للنسب المالية التي تم دراستها و التي تؤدي التي التنبؤ بالإفلاس وكذا نسب مالية أخرى ،كان الهدف من هذه الدراسة هو التوصل إلى البنود الشاذة في القوائم المالية بحيث أن هذه البنود لا تظهر من خلال النسب المالية و لكنها تؤثر على سياسة المؤسسة بالإضافة إلى مؤشر المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ومدى امكانية المؤسسة من تحقيق أهدافها و بالتالي استمرارها وهذا عن طريق الاعتماد على رأي المدقق الخارجي وكذا النسب المالية المستخدمة في التنبؤ.

بعد تحليل الباحث لنتائج الاستبيان وهذا من خلال برنامج spss توصل إلى مجموعة من النتائج وهي :

1. هناك قصور في النظام المحاسبي الفلسطيني و بالأخص علمية القياس ؛
2. القوائم المالية التي تم تدقيقها تكون أكثر مصداقية و أكثر شفافية بحيث تسمح للمؤسسة بالتنبؤ بمستقبلها سواء استمرار أو فشل؛
3. وجد أنه من أهم مداخل التحليل المالي التي تساعد على التنبؤ بالفشل هي تحليل الإستثمار و تحليل الائتمان و إيجاد علاقة واضحة بين هذه المؤشرات؛
4. وجد كذلك أن فشل المشروع لا يؤدي بالضرورة إلى إفلاسه ؛

أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة و دراسة الباحثة

تتفق هذه الدراسة و دراسة الباحثة في كون كلا الدراستين تسعيان الى التنبؤ بإفلاس المؤسسات انطلاقا من المعلومات المحاسبية و لكن الاختلاف يكمن في كون هذه الدراسة تبحث عن اهم المعلومات المحاسبية التي تعتبر ذات اهمية بالنسبة لعملية التنبؤ و هذا من خلال استخدام التحليل المالي بينما دراستنا فهي تعمل على البحث عن ماهية البيانات التي تساهم و بشكل مباشر في التنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة .

المطلب الثالث :دراسة وحيد محمود رمو و سيف عبد الرزاق محمد الوتار : (2010)

هذه الدراسة بعنوان " **استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعة دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية** " .[1]

[1] مقالة علمية نشرت في مجلة التنمية – الرافدين – العدد 100 مجلد 32 لسنة 2010 بجامعة الموصل كلية الإدارة و الاقتصاد.

يهدف هذا البحث إلى إيجاد طريقة أوحل يمكن من خلاله التنبؤ بالفشل وهذا قبل سنة واحدة على الأقل و لقد تم تطبيق نموذج ألتمان على عدد من شركات مساهمة العراقية و تتكون العينة من 17 شركة مساهمة تنشط في المجال الصناعي.

حيث تطرق الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى 3 محاور أساسية في المحور الأول تطرقا إلى مفهوم الفشل و طريقة التنبؤ به حيث تم تعريف الفشل من خلال منظورين الأول اقتصادي و الثاني مالي فالمفهوم الأول تم تعريفه على انه قياس نجاح المؤسسات او فشلها بالاعتماد على عائد رأس المال بينما المفهوم المالي فلقد تم التركيز على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة في الوقت المناسب.

و تم تعريف التنبؤ بأنه جميع الأنشطة التي تتناول تجميع البيانات و المعلومات التي تبين كل العوامل و الظروف و المتغيرات المحتملة في المستقبل و التي تؤثر على مجمل الأنشطة و الفعالية التي تؤديها الشركة.

و تناول في المحور الثاني التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل حيث تطرق الي تعريف التحليل المالي وكذا اهم الطرق المستخدمة و كذا النسب من اجل التنبؤ بفشل و في المحور الثالث تطرق الباحثان الى الجانب تطبيقي بحيث تم بتطبيق نموذج التمان على عينة الدراسة و ملاحظة مدى توافق النموذج مع طبيعة المؤسسات و البيئة التي تشغلها.

بحيث تم التوصل إلى ان نموذج ألتمان له دقة تميزه عن باقي النماذج في التنبؤ بفشل الشركات الصناعية المساهمة العراقية بالإضافة إلى أنه يمكن اعتماده كأسلوب ثالث من أساليب التحليل المالي في تقيم أداء الشركات.

أوجه الشبه و اوجه الاختلاف بين هذه الدراسة و دراسة الباحثة

نلاحظ ان هذه الدراسة تتفق و دراسة الباحثة في كون كلا الدراستين تسعيان وراء التنبؤ بإفلاس المؤسسات إلا ان الاختلاف يكمن في كون هذه الدراسة قامت باختبار نموذج التمان بالنسبة للمؤسسات العراقية المسعرة في البورصة بينما دراسة الباحثة هي تسعى لبناء نموذج يتلاءم و عينة الدراسة و هذا لكونها غير مسعرة في البورصة.

المبحث الثاني : دراسة تركي و البزرو و دراسة مطر

المطلب الاول :دراسة تركي الحمود و احمد البزور : (2010)[1]

[1] المؤتمر الثاني للعلوم المالية و المحاسبية حول مدى مساهمة العلوم المالية و المحاسبية في التعامل مع الازمات المالية العالمية بجامعة إربد ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، قسم العلوم المالية و المصرفية 28 – 29 ابريل 2010 – الاردن-

هذه الدراسة بعنوان " **فعالية نماذج التنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة** " و هي عبارة عن مقالة قدمت في المؤتمر الثاني للعلوم المالية و المحاسبية حول مدى مساهمة العلوم المالية و المحاسبية في التعامل مع الازمات المالية العالمية بجامعة إربد ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، قسم العلوم المالية و المصرفية 28 – 29 ابريل 2010 – الاردن–

هَدَفَت هذه الدراسة – و التي اجريت على عينة من شركات المساهمة الاردنية و الذي بلغ عددها 32 شركة منها 16 شركة ناجحة و 16 شركة مفلسة حيث ان هذه الشركات منها الصناعية و منها خدماتية – إلى مقارنة مابين فعالية تقارير مدققي الحسابات و نموذجي ألتمان و شيراتا من حيث قدرة كل واحد منها في التنبؤ بإفلاس هذه المؤسسات وبمعنى أدق شركات المساهمة بصفة عامة و بالأخص العاملة في القطاع الصناعي و كذا الخدمي و للقيام بهذه الدراسة قام كلا الباحثان بتحليل محتوى تقارير مدقق الحسابات بالنسبة لكل شركة من شركات عينة الدراسة بالإضافة إلى نموذج ألتمان و هذا لاعتباره من اكثر النماذج شهرة بقدرته على التمييز بين الشركات المتعثرة و غير المتعثرة حيث يتكون من خمس نسب تغطي كل منها السيولة و التمويل الذاتي و الربحية و سلامة الهيكل المالي بحيث يعتمد هذا النموذج على المعادلة التالية:

$$z = 1.2x1 + 1.4x2 + 3.3x3 + 0.6x4 + 1.0x5$$

حيث z: هي درجة التمييز

X1 : نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الاصول

X2 : نسبة الارباح المحتجزة إلى اجمالي الاصول

X3 : نسبة صافي الدخل قبل الفوائد و الضرائب إلى اجمالي الاصول

X4 : نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات

X5 : نسبة المبيعات إلى إجمالي الاصول

بحيث اذا كان :

$Z \geq 2.98$ المؤسسة ناجحة ؛

$2.98 > Z > 1.81$ يصعب تحديد وضعية المؤسسة وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية؛

$Z < 1.81$ المؤسسة فاشلة يحتمل افلاسها و غير قادرة على الاستمرار .

وكذلك اعتمدا على نموج شيراتا الذي استخدم على مجموعة من الشركات اليابانية و التي تدخل ضمن شركات المساهمة و هو يعتمد على معادلة تحوي مجموعة من النسب المالية و هي كالتالي:

$$z = 0.01x1 - 0.05x2 - 0.062x3 - 0.003x4 + 0.7416$$

حيث:

Z: درجة التمييز

X1 : نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول

X2 : نسبة الفوائد و المصاريف المخصومة إلى التزامات قصيرة وطويلة الأجل

X3 : نسبة إجمالي الذمم الدائنة و سندات الدفع إلى المبيعات x 12

X4 : نسبة إجمالي الالتزامات و حقوق المساهمين للسنة الحالية إلى التزامات و حقوق المساهمين للفترة السابقة.

من خلال هذه الدراسة توصل الباحثان إلى جملة من النتائج نوجزها في الآتي:

القدرة التنبؤية لتقرير مدقق الحسابات الخارجي للتنبؤ بإفلاس شركات المساهمة الاردنية كانت من اضعف النسب؛

نموذج شيراتا قادر على التنبؤ بالإفلاس في سنتين الاخيرتين فقط؛

نموذج التمان يتمتع بأفضلية واضحة في التنبؤ بإفلاس الشركات ؛

النسب المكونة لنموذج التمان اقدر على التنبؤ بإفلاس الشركات الاردنية من النسب المكونة لنموذج شيراتا ؛

لا يمكن لمدقق الحسابات ان يتنبأ بإفلاس الشركات الاّ عند آخر سنتين سبقتا وضع التصفية.

أوجه الشبه و اوجه الاختلاف بين هذه الدراسة و دراسة الباحثة

تتفق هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصددها في كون كلتيهما تسعيان الى التنبؤ بإفلاس الشركات من خلال المعلومات المالية و المحاسبية ، إلاّ أن الفرق يكمن كون عينة هذه الدراسة تشمل المؤسسات الكبرى و كذلك اختبار كل من نموذج التمان و شيراتا على هذه العينة ، بينما دراستنا فقد اقتصرت على المؤسسات المصغرة .

المطلب الثاني: دراسة جهاد اسماعيل مطر : (2010)

هذه الدراسة بعنوان " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين" و هي عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل ، نوقشت و أجيزت بالجامعة الاسلامية – غزة- .

اجريت هذه الدراسة على مجموعة مكونة من 08 مصارف فلسطينية و كان الهدف منها التوصل إلى افضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر الشركات و لاقتراح هذا النموذج تم استخدام

الاسلوب الاحصائي و المتمثل في التحليل التمييزي متعدد المتغيرات بحيث تم احتساب النسب المالية لعينة الدراسة و التي من خلالها تم التوصل إلى النموذج الاتي :

$$Z = 326.94A8 + 810A11 - 14.0905A1 - 7.26A22 - 2.347$$

حيث أن:

z : معامل التمييز

A8 : هامش الفائدة

A11 :العائد على حقوق الملكية

A1 : نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول

A22 :إجمالي الالتزامات الى اجمالي الاصول

كما ان الباحث توصل إلى نتائج اخرى اضافة إلى هذا النموذج ألا و هي:

1- ضرورة تطبيق النموذج القياسي المقترح بغرض التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه بفترة زمنية؛

2- تطوير انظمة المعلومات المحاسبية التي تسمح لنا بالحصول على كشوف مالية تتضمن النسب المالية ؛

3- ضرورة قيام السلطة الرقابية بإجراء التحليلات المالية للبيانات الختامية للمصارف.

أوجه الشبه و اوجه الاختلاف بين هذه الدراسة و دراسة الباحثة

تتفق الدراستين من حيث الهدف و لكن تختلفان من حيث عينة الدراسة و كذا طريقة المعالجة فهذه الدراسة اجريت على المصارف و لكن دراستنا سوف تشمل المؤسسات المصغرة.

المبحث الثالث: دراسة الشباني و دراسة قريشي

المطلب الاول :دراسة وليد محمد عبد الله الشباني :[1]

هذه الدراسة عبارة عن مقالة بعنوان "دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بإفلاس الشركات"

أُجريت هذه الدراسة على 200 شركة سعودية خلال فترة قدرت بـ 5 سنوات و التي كانت ممتدة من 1999 إلى 2003 بحيث كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف إلى مدى قدرة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالإفلاس

[1] بدون سنة نشر

و التي تعتبر المركبات الأساسية للنسب المالية و تم تطبيق نموذج ألتمان و كذا احدى النماذج الاحصائية و تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

1. وجود علاقة ارتباط قوية بين درجات التمييز المحسوبة قبل سنة أو سنتين من تاريخ التعثر و بين التعثرات المالية للشركات السعودية؛

2. عدم وجود فرق معنوي بين درجات التمييز المحسوبة قبل سنة و درجات التمييز المحسوبة قبل سنتين عند مقارنتها بعلاقتهما بالتعثر المالي للشركات.

أوجه الشبه و اوجه الاختلاف بين هذه الدراسة و دراسة الباحثة

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كون هذه الدراسة اجريت على المؤسسات الكبيرة و المسعرة في البورصة بعكس دراستنا التي خصت المؤسسات المصغرة .

المطلب الثاني :دراسة خير الدين قريشي (2012):

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان " دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس " .جامعة قاصدي مرباح – ورقلة– الجزائر

أجريت هذه الدراسة على مجموعة من المؤسسات الجزائرية إذ أنها هدفت الى التوصل الى مدى قدرة المعلومات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي و المالي في التنبؤ بخطر الافلاس حيث تم استخدام طريقة التحليل التمييزي و تم التوصل الى مجموعة من النتائج الا و هي :

1. توصل الى 6 نسب لها القدرة التمييزية بين الشركات المفلسة و الشركات السليمة؛

2. بناء نموذج ذو جودة تصنيف معتبرة تقدر بـ 99.7%

أوجه الشبه و اوجه الاختلاف بين هذه الدراسة و دراسة الباحثة

ركزت هذه الدراسة على عملية الافصاح في ظل النظام المحاسبي و المالي و بالأخص على جدول تدفقات الخزينة و شملت مجموعة من المؤسسات لا على التعيين بينما دراستنا فشملت كل من قائمة الدخل و قائمة الميزانية للمؤسسات المصغرة.

خلاصة:

من خلال عرضنا للدراسات السابقة استطعنا تحديد أهم أوجه الاختلاف و الشبه بينها و بين دراستنا الحالية و في حدود علمنا و من خلال ما لاحظناه سابقا نجد انه لم يتم التطرق لهذا النوع من المؤسسات محل الدراسة و هذا ماسوف نسعى لتحديده و ابرازه من خلال دراستنا هذه و التي سوف نقوم بعرضها بشكل مفصل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

تعمل المؤسسات المصغرة على تنمية الاقتصاد و توفير مناصب الشغل و لكن من الرغم من هذه الاهمية التي تكتسبها إلاّ ان هناك مشاكل و صعوبات تعترضها و التي تؤدي الى افلاسها ،لذا نتطرق من خلال هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسات الممولة في اطار ANSEJ و ذكر عدد المؤسسات المنشأة في اطاره و كذا اهم المؤسسات المساهمة في تمويلها بالإضافة الى ذكر الاسباب المؤدية الى افلاسها كما سوف نتطرق الى حساب بعض النسب المالية لهذه المؤسسات و المقارنة بينها ، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين اساسيين ، سوف نتناول في المبحث الاول مجتمع و عينة الدراسة و الادوات المستخدمة و شمل المبحث الثاني عرض و تحليل نتائج و اختبار الفرضيات.

المبحث الاول : عينة الدراسة و الادوات المستخدمة

المطلب الاول: مجتمع و عينة الدراسة[1]

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات المصغرة و الممولة أساسا في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا نظرا لان هذه الأخيرة تعتبر احد السبل لتشغيل الشباب البطال و كذا لأجل زيادة المؤسسات

و النهوض بالاقتصاد الوطني ، نجد أن هذه الوكالة تم إنشاؤها عام 1996 بينما فرع ورقلة فلقد تم إنشاؤه 1998 إذ بلغ عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها على مستوى هذا الفرع منذ افتتاحه إلى غاية 2013/3/25 3489 مؤسسة في شتى المجالات وعدة ميادين بحيث كان عدد المؤسسات يتزايد من سنة إلى أخرى ليبلغ أقصاه سنة 2012 بـ 822 مؤسسة أي ما يعادل نسبة 24 % من إجمالي المؤسسات .

لقد اعتبرنا المؤسسات الناجحة تلك التي استطاعت ان تتعدى جميع العراقيل و كذا استطاعت تسديد دينها تجاه الوكالة و كذا البنوك الممولة لها بحيث تم وضع 82 ملف قصد التوسعة من بين هذه الملفات 43 ملف خاص بمؤسسات النقل أي ما يعادل 53% و 5 ملفات خاصة بمؤسسات قطاع البناء و أشغال العمومية أي ما يعادل 6% و مؤسستين ضمن قطاع الصيانة الميكانيكية اي ما يعادل 3% و مؤسستين ضمن قطاع الإنتاج أي ما يعادل 3% و 30 مؤسسة تدخل ضمن الخدمات العامة اي ما يعادل 37.%

نجد من بين 82 ملف تم قبول 58 ملف حيث نجد 37 مؤسسة من ضمن 43 مؤسسة في قطاع النقل و 4 من ضمن 5 مؤسسات في قطاع البناء و مؤسستي الصيانة و كذلك مؤسستي الإنتاج و الباقي كان من حظ مؤسسات قطاع الخدمات العمومية .

يتم تمويل هذه المؤسسات من طرف البنوك بالتساوي و هذه البنوك هي BNA , BDL,BUA,CPA , BADR اي كل بنك يأخذ 20% من إجمالي الملفات التي تقدمها الوكالة .

أما بالنسبة للمؤسسات التي لا تسدد 3 أقساط من القرض ففي هذه الحالة يتم تدخل صندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض بحيث تكون المؤسسة قد ساهمت فيه بنسبة 0.35% من مبلغ القرض الممنوح من طرف البنك و هذا الأخير يشترك بنسبة 1% ، حيث يتم دفع مبلغ اشتراك المؤسسة المصغرة كاملا مرة واحدة بعد الموافقة البنكية.

[1] بالاعتماد على وثائق متحصل عليها من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و كذا المقابلة الشخصية

يقوم الصندوق بالتحقق من عجز المؤسسة المصغرة عن دفع مستحقاتها حيث يقوم بتعويض البنك في حدود 70% من مبلغ الدين،يمثل هذا الصندوق ضمان حقيقي لنجاح المؤسسة المصغرة.

قد ينشب نزاع بين الوكالة و المؤسسة و هي ناتجة عن عدة أسباب وأهمها تتمثل في:

- عدم استغلال العتاد و إعادة بيعه قبل تسديد مبلغ القرض ؛
- عدم قدرة المؤسسة على تسديد الدين المستحق و هذا بسبب عجز في السوق و بالتالي ينجر عنه ما يدعى بالتعثر المالي ؛
- وجود مشاكل بين المورد و صاحب المؤسسة مما يؤدي إلى تأخير في تسليم العتاد او يكون غير مطابق للمواصفات مما يؤدي إلى تأخر في النشاط و بالتالي تأخر في تسديد الدين المستحق؛
- تعرض المؤسسة إلى مخاطر لم تكن في الحسبان مثل السرقة و الحريق .

عينة الدراسة

العينة عبارة عن مجموعة من المؤسسات الممولة في اطار ANSEJ و عددها ستة مؤسسات و هي مؤسسات خدماتية منها التي تحقق ارباح جيدة و منها من لا تحقق ارباح اي نتائجها سالبة حيث ان نشاط هذه المؤسسات خدماتي و هي عبارة عن خدمات النقل و كذا كراء المعدات و تنشط في كل من ولاية ورقلة و ولاية الوادي.

المطلب الثاني: طريقة جمع البيانات و طريقة معالجتها

طرق جمع البيانات :

للحصول على أهم المعلومات حول مجتمع و عينة الدراسة تم استخدام المقابلة الشخصية للمسؤولين على هذه المؤسسات و كل الهيئات ذات الصلة بمجتمع الدراسة .

أما بالنسبة للمعلومات الخاصة بعينة الدراسة فلقد تم الحصول على البيانات و المعلومات المالية الخاصة بها من قبل محاسبي هذه المؤسسات.

طرق المعالجة:

استخدام برنامج Excel

قامت الباحثة باستخدام برنامج Excel في حساب بعض النسب المالية لهذه المؤسسات و التي تم استخراجها من القوائم المالية لها و نحاول من خلالها معرفة ما هي أهم النسب بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات و تتمثل هذه النسب في الآتي:

1. نسب السيولة : من خلال هذه النسب نستطيع معرفة ما إذا كانت المؤسسة تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها ونجد منها : [1]

1.1. نسبة التداول : توضح لنا هذه النسبة مدى قدرة الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة .

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2.1. نسبة السداد السريع : تبرز هذه النسبة مدى إمكانية الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من خلال الأصول المتداولة محذوفا منها المخزونات باعتبارها اقل سيولة مقارنة بباقي الأصول الأخرى و يتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية: $\text{نسبة السداد السريع} = \frac{\text{اجمالي القيم الجاهزة و غير الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

3.1. نسبة السيولة الحالية: توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الديون قصيرة الأجل في أسوأ الظروف

و تحسب كم يلي : نسبة السيولة الحالي = النقديات/ الخصوم المتداولة

2. نسب الربحية: تعبر هذه النسبة عن مردودية المؤسسة و بالتالي حسن التسيير الجيد، و تتمثل أهم هذه النسب في الأتي :

1.2. معدل عائد الاستثمار توضح هذه النسبة مدى الاستغلال الجيد للأموال طويلة الأجل و تحسب كالآتي:

$$\text{معدل عائد الاستثمار} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{اجمالي الاستثمارات}}$$

2.2. نسبة العائد إلى إجمالي الأصول: توضح لنا هذه النسبة قدرة المؤسسة في استخدام أصولها بحيث تدر لها الأرباح و هي تحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبةالعائد الى اجمالي الاصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

3. نسب النشاط: تستخدم هذه النسب في قياس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها و نحن اقتصرنا على نسبة معدل دوران الأصول الثابتة حيث أن هذه الأخيرة تحسب حسب العلاقة الآتية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة الجزء الاول ص –ص

4. نسبة قياس الرافعة المالية:يتم من خلال هذه النسبة معرفة مدى قدرة المؤسسة من تغطية التزاماتها باستخدام إجمالي أصولها و تحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة قياس الرافعة المالية} = \frac{\text{اجمالي الالتزامات}}{\text{مجموع الاصول}}$$

سوف نقوم بالتحليل الاحادي و هذا لأننا و جدنا ان التحليل التمييزي لا يمكن تطبيقه على هذا النوع من المؤسسات و هذا بعد القيام بالاختبارات الاولية مثل حساب الانحراف المعياري و كذا التباين.

المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول : عرض النتائج المتحصل عليها من برنامج Excel

الفرع الاول :نسب السيولة:

جدول 2_ 1 : يوضح نسب السيولة للمؤسسات خلال السنتين 2010- 2011

المؤسسة	النسب	سنوات الدراسة 2010	سنوات الدراسة 2011
E1	نسبة التداول	0,94	0,95
	نسبة السداد السريع	0,94	0,95
	نسبة السيولة الحالية	0,27	0,49
	متوسط النسب	0,72	0,80
E2	نسبة التداول	1,10	2,56
	نسبة السداد السريع	0,37	-1,51
	نسبة السيولة الحالية	0,15	0,21
	متوسط النسب	0,54	0,42
E3	نسبة التداول	1,12	2,11
	نسبة السداد السريع	0,93	2,06
	نسبة السيولة الحالية	0,71	0,29
	متوسط النسب	0,92	1,49
E4	نسبة التداول	1,17	0,89
	نسبة السداد السريع	1,12	0,94
	نسبة السيولة الحالية	0,00	0,14
	متوسط النسب	0,76	0,66
E5	نسبة التداول	_	_
	نسبة السداد السريع	_	_
	نسبة السيولة الحالية	_	_
	متوسط النسب	_	_
E6	نسبة التداول	11,81	1,27
	نسبة السداد السريع	11,81	1,27
	نسبة السيولة الحالية	11,71	0,12
	متوسط النسب	11,78	0,89

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق 1

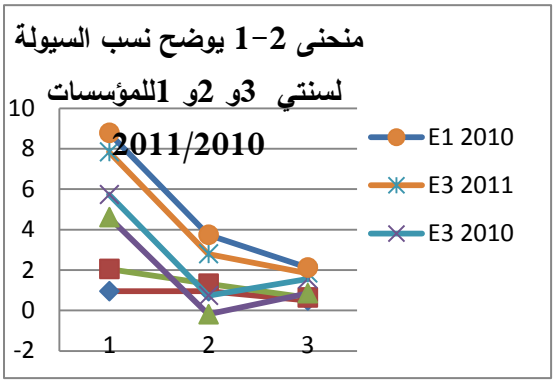

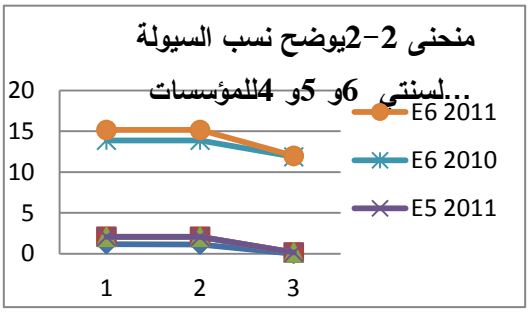

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا عاى بيانات الموجودة في الجدول2-1

1- **بالنسبة للمؤسسة الاولى:**

كانت نسبة التداول اقل من 1 فقدرت سنة 2010 0.94 و سنة 2011 0.95 أي انه في كلا السنتين كانت ضعيفة كما نلاحظ ان نسبة التداول ازدادت من سنة 2010 الى سنة 2011 بزيادة تقدر ب 0.01 ، أما بالنسبة لنسبة السداد السريع نجد ان هذه النسبة هي الاخرى اقل من 1 حيث كانت سنة 2010 0.95 و سنة 2011 0.94 اي انخفضت بمقدار 0.01 ، كما أننا نجد ان نسبة النقدية هي اقل من 1 بحيث كانت تقدر في سنة 2010 ب 0.27 و في سنة 2011 أصبحت 0.49 نجد أن هذه النسبة ازدادت من سنة 2010 الى سنة 2011 بمقدار 0.29 ، نلاحظ أن متوسط إجمالي نسب السيولة لسنة 2010 قدر ب 0.72 و سنة 2011 قدرت ب 0.80 .

ويمكن تفسير ما سبق بأن الخصوم المتداولة اكثر من الاصول المتداولة و يمكن تفسير ذلك بأن الاصول المتداولة لم تستطع تغطية جميع الخصوم المتداولة الا بما يعادل 94 % اما لتسديدها للباقي فقد تلجأ المؤسسة الى الاقتراض من جديد او تحويل احدى اصولها الثابتة الى سيولة،و بالنسبة لنسبة السداد السريع فلاحظنا ان هي الاخرى اقل من الواحد و هذا في كلا السنتين و هذا بعني ان البسط اقل من المقام اي مجموع القيم الجاهزة و غير الجاهزة اقل من الخصوم المتداولة و هذا خلال السنتي 2010 و 2011 و يمكن تفسيره بأن المؤسسة لا يمكنها تسديد خصومها المتداولة في فترة قصيرة جدا و هذا بعد حذف عنصر المخزون و الذي لا يمكن تحويله الى سيولة في فترة قصيرة من دون الحصول على خسائر حيث يمكن للمؤسسة ان تسدد حوالي 94 % سنة 2010 و 95 % سنة 2011 من خصومها المتداولة ، و عند ملاحظتنا لنسبة السيولة الحالية فنجدها هي الاخرى اقل من الواحد في سنتي الدراسة و هذا ما يفسر بأن المؤسسة لا يمكنها سداد التزاماتها المتداولة في اصعب الظروف حيث انه سنة 2010 كان بإمكان المؤسسة تسديد 27 % من التزاماتها المتداولة بواسطة النقدية التي لديها و في سنة 2011 يمكن ان تغطي 49 % من الالتزامات.

2- **أما بالنسبة للمؤسسة الثانية:**

نلاحظ بالنسبة للمؤسسة الثانية أن نسبة التداول أكبر من 1 حيث أن هذه النسبة كانت في سنة 2010 1.16 و في سنة2011 2.56 ،أما بالنسبة لنسبة السداد السريع فنلاحظ أنها في سنة 2010 كانت 0.37 لتنخفض سنة 2011 إلى 1.51- ، أما بالنسبة لنسب السيول الحالية فنلاحظ أنها في سنة 2010 كانت

0.15 و في سنة 2011 أصبحت 0.21 ، نلاحظ أن متوسط إجمالي نسب السيولة لسنة 2010 قدر ب 0.54 و سنة 2011 قدرت ب 0.42 و نفسر ذلك بأنه لا يوجد مشاكل تواجه هذه المؤسسة تمنعها من تسديد التزاماتها بواسطة أصولها المتداولة ففي ستة 2010 يمكنها ان تغطي 116%من التزاماتها و في سنة 2011 وضع المؤسسة تحسن و إمكانية تسديد الالتزامات المتداولة بواسطة الأصول المتداولة أصبح في وضع جيد جدا بحيث اصبح بإمكان المؤسسة تغطية ما يعادل 256 % من التزاماتها،أما بالنسبة لنسبة السداد السريع فهي بعكس نتائج نسبة التداول حيث لا يمكن للمؤسسة تسديد التزاماتها و هذا بعد حذف عنصر المخزونات الذي يعتبر عنصر يؤثر في الأصول المتداولة لأن يمكن أن تكون قيمة كبيرة و لكنه لم يصرف بل هو متراكم في المخازن و هذا ما لاحظنا من خلال هذه المؤسسة عند المقارنة بين كل من نسبة التداول و نسبة السداد السريع حيث نلاحظ انه عند حساب نسبة التداول في هذه الحالة كانت عملية الحساب متضمنة عنصر المخزون ولكن عند حذف عنصر المخزون انعكست نتائج المؤسسة مما يدل أن لهذه المؤسسة كمية كبيرة من المخزونات في سنة 2010 كان بإمكان المؤسسة سداد ما قيمته 37 % مت قيمة الالتزامات في وقت قصير بينما سنة 2011 لا يمكن للمؤسسة سداد التزاماتها بحيث كانت النسبة بإشارة سالبة و التي قدرت ب 100-% ، أما بالنسبة لنسب السيول الحالية فنلاحظ أن المؤسسة لن تستطيع خلال هاتين السنتين تسديد جميع التزاماتها المتداولة في اسوأ الظروف حيث في سنة 2010 كان بإمكانها تسديد 15%و في سنة 2011 اصبح بإمكانها سداد 21 %.

3- **بالنسبة للمؤسسة الثالثة :**

فنلاحظ أن نسبة التداول جيدة و هذا لأنها أكبر من 1 في سنة 2010 كانت 1.12 و سنة 2011 أصبحت 2.11 ، أما بالنسبة لنسبة السداد السريع فنلاحظ انها منخفضة حيث بلغت سنة 2010 0.93 و في سنة 2011 بلغت 2.06 ، و نلاحظ ان نسبة السيولة الحالية كانت سنة 2010 تقدر ب 0.71 و سنة 2011 قدرت ب 0.29 اي انخفضت بمقدار 0.42 ، نلاحظ أن متوسط إجمالي نسب السيولة لسنة 2010 قدر ب 0.92 و سنة 2011 قدرت ب 1.49 وهذا يعني أن وضع المؤسسة أحسن ففي سنة 2010 استطاعت المؤسسة سداد 100 % من الالتزامات و لكن سنة 2011 اصبح بإمكانها سداد 200 % من التزاماتها أما بالنسبة لنسبة السداد السريع فنلاحظ ان للمؤسسة ليس لها نفس القدرة على السداد سنة

2010 اذ انه بإمكانها تسديد 93 % من التزاماتها و هذا يدل على أن المؤسسة لا تستطيع تسديد كل التزاماتها و هذا بعكس نسبة التداول و هذا لأنه تم حذف عنصر المخزون و لكن بالنسبة لسنة 2011 فنلاحظ انه لتزال المؤسسة قادرة على سداد التزاماتها بالرغم من حذف عنصر المخزون بحيث قدرت النسبة ب 200 %، و نلاحظ كذلك ان نسبة السيولة منخفضة في كلا السنتين مما يدل على ان المؤسسة لن تستطيع تسديد كل التزاماتها ففي سنة 2010 كان لها القدرة على سداد 71 % و في سنة 2011 اصبح لها مقدرة سداد سوى 29 %.

4- **بالنسبة للمؤسسة الرابعة:**

نلاحظ أن نسبة التداول سنة 2010 كانت أكثر من الواحد حيث بلغت 1.17 بينما سنة 2011 فكانت 0.89 نلاحظ ان هناك تراجع حصل في نسبة التداول من 1.17 إلى 0.89 بالنسبة لنسبة السداد السريع نلاحظ ان هذه الأخير كانت سنة 2010 تقدر ب 1.12 و في سنة 2011 قدرت ب 0.94 ،كما نلاحظ أن نسبة السيولة كانت اقل بكثير من الواحد سنة 2010 تكاد تقترب من 0 و التي قدرت ب 0.0006و في 2011 ارتفعت هذه النسبة من 0.0006 إلي 0.14 ، نلاحظ أن متوسط إجمالي نسب السيولة لسنة 2010 قدر ب 0.76و سنة 2011 قدرت ب 0.60 و نفسر ذلك بأنه لا يوجد مشاكل تواجه هذه المؤسسة تمنعها من تسديد التزاماتها بواسطة أصولها المتداولة ففي ستة 2010 يمكنها ان تغطي 117 % من التزاماتها و في سنة 2011 وضع المؤسسة ساء و إمكانية تسديد الالتزامات المتداولة بواسطة الأصول المتداولة قلت بحيث اصبح بإمكان المؤسسة تغطية ما يعادل 89 % من التزاماتها ، أما بالنسبة لنسبة السداد السريع فنلاحظ ان لها نفس قيمة نسبة التداول حيث يمكن للمؤسسة تسديد التزاماتها و هذا بعد حذف عنصر المخزونات الذي يعتبر عنصر يؤثر في الأصول المتداولة في سنة 2010 كان بإمكان المؤسسة سداد ما قيمته 112 % من قيمة الالتزامات في وقت قصير بينما سنة 2011 يمكن للمؤسسة سداد التزاماتها بمقدار 94 % ، أما بالنسبة لنسب السيول الحالية فنلاحظ أن المؤسسة لن تستطيع خلال هاتين السنتين تسديد جميع التزاماتها المتداولة في اسوأ الظروف حيث في سنة 2010 كانت معدومة و في سنة 2011 اصبح بإمكانها سداد 14 %

5- **بالنسبة للمؤسسة الخامسة:**

نلاحظ أن جميع النسب لا يمكننا تحديدها و بمعنى اصح يمكن القول ان جميعها تؤول الى ما لانهاية اي انها تأخذ قيم كبيرة جدا،وهذا يعني أنه ليس لها خصوم متداولة بعد في هذه الحالة يمكن أن نحكم على الوضعية المالية أو بالمعنى الأصح أن هذه المؤسسة وضعيتها المالية سليمة أي تتمتع بقوة مالية كافية و تستطيع مواجهة اي مشاكل قد تعترضها مستقبلا من جهة الخصوم المتداولة لو قد تستطيع سداد جزء من خصومها غير المتداولة باستخدام اصولها المتداولة.

6- بالنسبة للمؤسسة السادسة:

نلاحظ في سنة 2010 كانت نسبة التداول 11.81 و انخفضت سنة 2011 الى 1.27 اي انخفضت بمقدار 10.54 ، اما بالنسبة لنسبة السداد السريع فكانت سنة 2010 11.81 و انخفضت سنة 2010 الى 1.27 اي بما مقداره 10.54 ، و نلاحظ كذلك ان نسبة السيولة الحالية كانت سنة 2010 11.71 و في سنة 2011 انخفضت الى 0.12 اي بفارق قدر ب 11.59 ، نلاحظ أن متوسط إجمالي نسب السيولة لسنة 2010 قدر ب 11.78و سنة 2011 قدرت ب 0.89 ونفسر ذلك بأن المؤسسة إما كانت في حالة حصولها على نتائج استثنائية مما جعل السيولة لديها جيدة حيث انه خلال هذه السنة مهما كان الوضع الذي تتعرض له تستطيع تسديد ديونها بحيث استطاعت المؤسسة تغطي خصومها المتداولة بواسطة اصولها المتداولة 11 مرة سنة 2010 و لكن خلال سنة 2011 انخفضت من 11 الى 1 باستثناء نسبة السيولة الحالية التي انخفضت لقيمة اقل من الواحد و هذه يدل على ان المؤسسة قد زادت خصومها اكثر من زيادة اصولها مما ادى الى انخفاض النسبة .

7- متوسط نسب السيولة

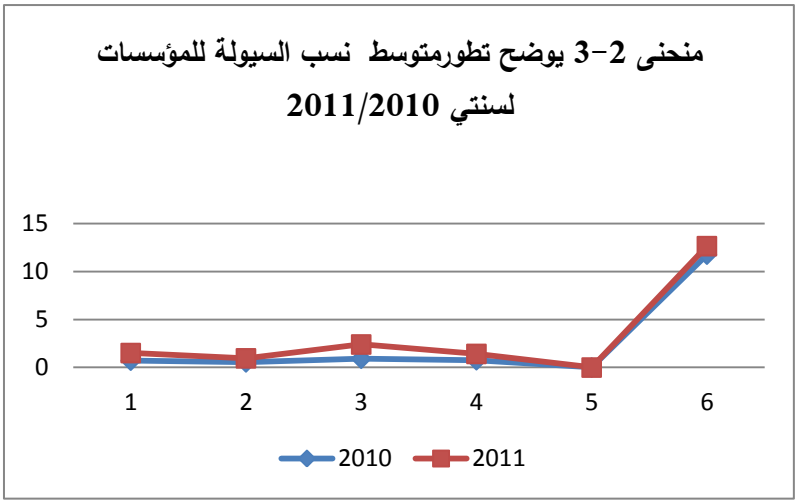

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الموجودة في الجدول2-1

من خلال المنحنى نلاحظ ان المؤسسة 1 ليست لديها السيولة الكافية و التي تمكنها من تغطية خصومها المتداولة بواسطة اصولها المتداولة و كذلك هو الحال بالنسبة للمؤسسة الثانية اما بالنسبة المؤسسة الثالثة فمتوسط وضعيتها المالية احسن من المؤسستين السابقتين و كذلك تجد ان المؤسسة الرابعة تتمتع بسيولة جيدة نوعا ما مما يجعلها قادرة على سداد ولو جزء من خصومها المتداولة اما بالنسبة للمؤسسة الخامسة فنجد اننا لا نستطيع تحديد وضعيتها المالية من خلال نسب السيولة هذا لعدم وجود خصوم متداولة و لكن هذا لا يعني ان المؤسسة غير قادرة على سداد التزاماتها و بالنسبة للمؤسسة السادسة فهي تعتبر الافضل من بين هذه المؤسسات لان وضعتها المالية جيدة خلال سنتين الدراسة اي ان المؤسسة قادرة على سداد خصومها المتداولة من خلال اصولها المتداولة.

الفرع الثاني: نسب الربحية :

جدول2_2:يوضح نسب الربحية للمؤسسات خلال السنتين 2010- 2011

المؤسسة	نسب الربحية	سنوات الدراسة 2010	سنوات الدراسة 2011
1	معدل عائد لاستثمار	0,73	0,45
	نسبة العائد الى اجمالي الاصول	0,10	0,08
	متوسط النسب	0,42	0,27
2	معدل عائد لاستثمار	0,16	0,11
	نسبة العائد الى اجمالي الاصول	0,02	0,60
	متوسط النسب	0,09	0,36
3	معدل عائد لاستثمار	0,27	0,78
	نسبة العائد الى اجمالي الاصول	0,08	0,43
	متوسط النسب	0,18	0,61
4	معدل عائد لاستثمار	0,35	0,38
	نسبة العائد الى اجمالي الاصول	0,05	0,06
	متوسط النسب	0,20	0,22
5	معدل عائد لاستثمار	-0,02	-0,02
	نسبة العائد الى اجمالي الاصول	-0,02	-0,02
	متوسط النسب	-0,02	-0,02
6	معدل عائد لاستثمار	0,51	0,27
	نسبة العائد الى اجمالي الاصول	0,49	0,22
	متوسط النسب	0,50	0,25

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق 2

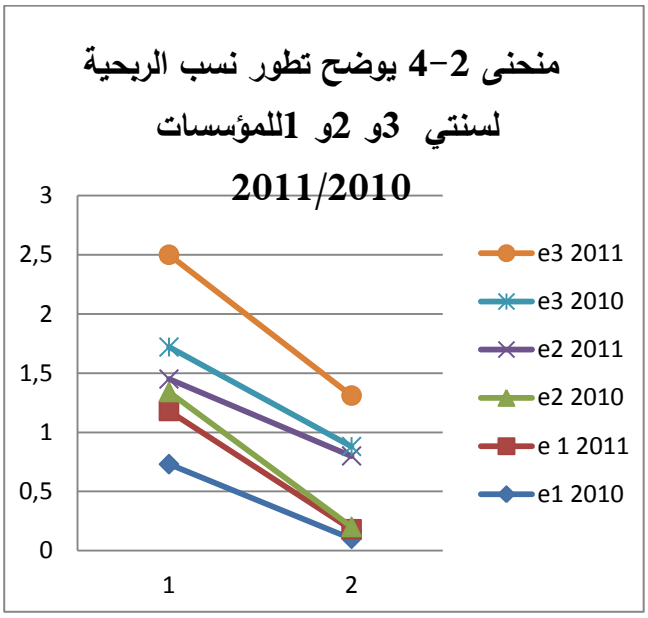

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا عاى بيانات الموجودة في الجدول2-2

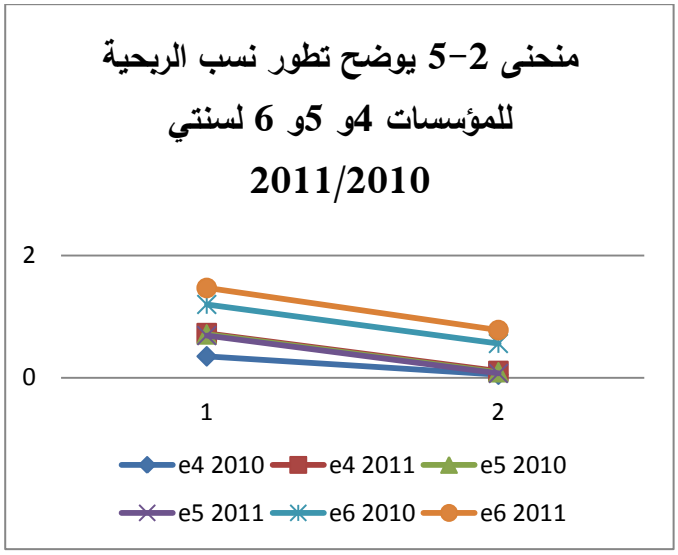

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الموجودة في الجدول2-2

1) **بالنسبة للمؤسسة الاولى** : نلاحظ ان عائد الاستثمار كان سنة 2010 يقدر ب 0.73 و اصبحت سنة 2011 0.45 و بالنسبة لنسبة العائد الى اجمالي الاصول فنلاحظ انها في سنة 2010 كانت 0.10 و سنة 2011 0.08 في حين كان متوسط اجمالي نسب الربحية سنة 2010 0.42 بينما سنة 2011 فقدرت ب 0.27 ويدل هذه على ان كل واحد دينار من الاستثمارات قد ساهم ب

0.73 في النتيجة و لكن انخفضت سنة 2011 اذ انها اصبحت 0.45 وهذا يدل على عدم الاستغلال الجيد للاستثمارات و بالنسبة لنسبة العائد الى اجمالي الاصول فنلاحظ ان هذه الاخيرة تدل عن الربح الذي تم تحقيقه من جراء توظيف دينار واحد بحيث نجد ان المؤسسة الاولى قد حققت 0.1 ربح من جراء استغلال 1 دينار من اجمالي الاصول و لكن انخفض سنة 2011 الى 0.08 اي انخفض استغلال هذه الاصول.

2) **بالنسبة للمؤسسة الثانية** : نلاحظ ان نسبة عائد الاستثمار كانت سنة 2010 تقدر ب 0.16 و اصبحت سنة 2011 0.11 و بالنسبة لنسبة العائد الى اجمالي الاصول فنلاحظ انها في سنة 2010 كانت 0.02 و سنة 2011 0.06 في حين كان متوسط اجمالي نسب الربحية سنة 2010 0.09 بينما سنة 2011 فقدرت ب 0.36 . ، وهذا يعني ان عائد الاستثمار في حدود 10 % اي لم تقم هذه المؤسسة بالاستغلال الجيد لهذه الاستثمارات و بالنسبة لعائد اجمالي الاستثمارات فكانت النسبة في حدود 4 % اي لم يتم تحقيق ارباح جيدة من اجمالي الاصول .

3) **بالنسبة للمؤسسة الثالثة** :نلاحظ ان نسبة عائد الاستثمار كانت سنة 2010 تقدر ب 0.27 و اصبحت سنة 2011 0.78 و بالنسبة لنسبة العائد الى اجمالي الاصول فنلاحظ انها في سنة 2010 كانت 0.08 و سنة 2011 0.43 في حين كان متوسط اجمالي نسب الربحية سنة 2010 0.18 بينما سنة 2011 فقدرت ب 0.61 ، و نفسر النتائج المتحصل عليها سابقا بأنها قامت باستغلال لبأس به و كذا تحقيق ربح كان سنة 2011 اكثر من 2010 و هذا راجع لزيادة استغلال تلك الاصول.

4) **بالنسبة للمؤسسة الرابعة** :نلاحظ ان عائد الاستثمار كان سنة 2010 يقدر ب 0.35 و اصبحت سنة 2011 0.38 و بالنسبة لنسبة العائد الى اجمالي الاصول فنلاحظ انها في سنة 2010 كانت 0.05 و سنة 2011 0.06 في حين كان متوسط اجمالي نسب الربحية سنة 2010 0.20 بينما سنة 2011 فقدرت ب 0.22 . و هنا كان استغلال الامثل للاستثمارات في سنة 2010 و قلّ استغلال هذه الاستثمارات سنة 2011 كما نجد العائد المحقق سنة 2010 احسن من 2011 و هذا يدل ان المؤسسة استطاعت ان تستغل اصولها و تدر من خلالها ارباح.

5) **بالنسبة للمؤسسة الخامسة:** نلاحظ ان نسبة عائد الاستثمار كانت سنة 2010 تقدر ب 0.02- و اصبحت سنة 2011 0.02- و بالنسبة لنسبة العائد الى اجمالي الاصول فنلاحظ انها في سنة 2010 كانت 0.02- و سنة 2011 0.02 - في حين كان متوسط اجمالي نسب الربحية سنة 2010 0.02 - بينما سنة 2011 فقدرت ب 0.02 - .

6) **بالنسبة للمؤسسة السادسة :** نلاحظ ان عائد الاستثمار كان سنة 2010 يقدر ب 0.51 و اصبحت سنة 2011 0.27 و بالنسبة لنسبة العائد إلى اجمالي الاصول فنلاحظ انها في سنة 2010 كانت 0.49 و سنة 2011 0.22 في حين كان متوسط اجمالي نسب الربحية سنة 2010 0.50 بينما سنة 2011 فقدرت ب 0.25 وهذا بعني أن المؤسسة قامت باستغلال أمثل للاستثمارات في سنة 2010 و قل استغلال هذه الاستثمارات سنة 2011 كما نجد العائد المحقق سنة 2010 احسن من 2011 و هذا يدل ان المؤسسة استطاعت ان تستغل اصولها و تدر من خلالها ارباح.

الفرع الثالث : نسبة النشاط

جدول2- 3 : يوضح نسبة النشاط للمؤسسات خلال السنتين 2010- 2011:

المؤسسة	معدل دوران الاصول الثابتة	
	2010	2011
1	3,04	2,59
2	19,18	_
3	6,6	23,43
4	53,83	1148,63
5	_	0
6	2,8	2,22

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق 3

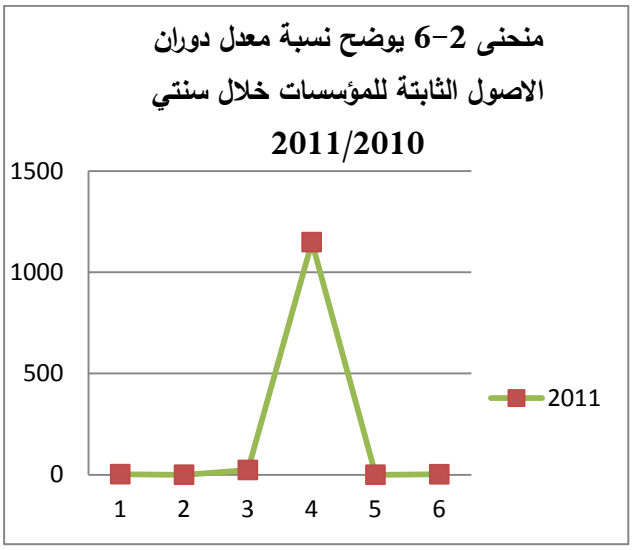

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الموجودة في الجدول2-3

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى اعلاه ان معدل دوران الاصول الثابتة بالنسبة للمؤسسة الاولى في سنة 2010 حيث كانت النسبة تقدر بـ 3.04 و في سنة 2011 انخفضت التسبة إلى 2.59 ، و نلاحظ ان المؤسسة الثانية في سنة 2010 كانت النسبة 19.18 و لكن سنة 2011 لا يمكن تحديد هذه النسبة .

اما بالنسبة للمؤسسة الثالثة فنلاحظ انه في سنة 2010 كانت النسبة 6.60 و ارتفعت سنة 2011 الى 23.43 ، بالنسبة للمؤسسة الرابعة فنلاحظ ان نسبة النشاط لديها جيدة جدا بحيث كانت سنة 2010 53.83 لترتفع سنة 2011 الى 1148.63 .

بالنسبة للمؤسسة الخامسة نلاحظ في سنة 2010 و سنة 2011 النسبة معدومة ، و بالنسبة للمؤسسة السادسة فنلاحظ أن في سنة 2010 قدرت 2.80 و في سنة 2011 كانت تقدر ب 2.22

ويمكن تفسير ذلك بأن لمؤسسة الاولى نجد انها استغلت اصولها بشكل جيد خلال هاتين السنتين ،و نجد المؤسسة الثانية قامت باستغلال امثل لأصولها و لكن سنة 2011 لا يمكن تحديد هذه النسبة و هذا يعود لعدم وجود اصول ثابتة في هذه السنة ،اما بالنسبة للمؤسسة الثالثة هذا يعني ان استغلال الاصول الثابتة كان احسن من سنة الى اخرى ،بالنسبة للمؤسسة الرابعة فنلاحظ ان النسبة لديها جيدة جدا بحيث كانت سنة لترتفع سنة 2011 الى مما يدل على ان المؤسسة استغلت اصولها احسن استغلال .

بالنسبة للمؤسسة الخامسة فنلاحظ في سنة 2010 لم يكن لديها أصول ثابتة و لكن في سنة 2011 أصبح لديها أصول و لكن لم تستغلها و بالنسبة للمؤسسة السادسة فنلاحظ أن في سنة 2010 و كذا في سنة 2011 كانت نفس النسبة بحيث أن الأصول حيث هذا يدل على أن الأصول استغلت بنفس الطريقة .

من خلال التحليل السابق نجد المؤسسات الأولى و الثالثة و الرابعة و السادسة كان نشاطها جيد أي كانت إدارة أصولها يشكل جيد بينما المؤسسة الثانية و الخامسة و لم يكن هناك نشاط جيد و عدم ادارة للموارد.

الفرع الرابع :نسبة الديون

جدول 2- 4 : يوضح نسبة الديون للمؤسسات خلال السنتين 2010- 2011:

المؤسسة	نسبة قياس الرافعة المالية لسنتي2011/2010	
	2010	2011
1	0,85	0,80
2	0,22	0,38
3	0,69	0,44
4	84,03	0,01
5	0,00	0,00
6	0,04	0,17

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق 3

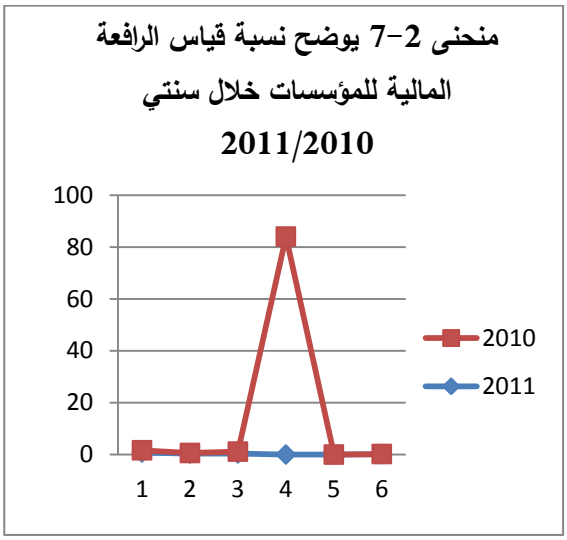

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا عاى بيانات الموجودة في الجدول2-4

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة قياس الرافعة المالية أو ما تسمى بنسبة الاقتراض تختلف من سنة إلى أخرى و كذلك من مؤسسة إلى أخرى فنلاحظ أن المؤسسة الأولى قدرت لديها هذه النسبة سنة 2010 ب 0.85 و في سنة 2011 قدرت ب 0.80 ، و بالنسبة للمؤسسة الثانية فكانت في سنة 2010 تقدر ب 0.22 و في سنة 2011 ارتفعت الى 0.38 ، و بالنسبة للمؤسسة الثالثة فنجد ان النسبة قدرت سنة 2010 ب 0.69 و انخفضت سنة 2011 لتصبح 0.44 ، و عند ملاحظتنا للمؤسسة الرابعة فنلاحظ ان نسبة الاقتراض سنة 2010 كانت 84.03 وانخفضت بشكل سريع الى 0.01 ، و كانت هذه النسبة معدومة بالنسبة للمؤسسة الخامسة، و بالنسبة للمؤسسة السادسة فكانت سنة 2010 مقدرة ب 0.04 لترتفع سنة 2011 الى 0.17 .

بعد الملاحظة السابقة يمكن تفسير النتائج المتحصل عليها على النحو التالي :

بالنسبة للمؤسسة الاولى فنجد انها تستطيع سداد 85% من اجمالي خصومها بفضل إجمالي اصولها سنة 2010 و لكن سنة 2011 فاستطاعت سداد 80% و هذا بسبب زيادة في الخصوم كانت اكثر من الاصول،و بالنسبة للمؤسسة الثانية فكانت لها القدرة على تغطية 82% من اجمالي خصومها بفضل لجمالي اصولها سنة 2010 و لكن سنة 2011 فلم تستطيع سداد سوى 38 % و هذا بسبب زيادة في الخصوم كانت اكثر من الاصول .

كما نجد ان المؤسسة الثالثة تستطيع سنة 2010 تسديد 69% من خصومها الاجمالي من خلال اصولها الاجمالية و لكن سنة 2011 لم تسدد سوى 44% و هذا بسب زيادة في الخصوم مقارنة بالأصول ، في حين نجد ان المؤسسة الرابعة تستطيع سداد جميع التزاماتها الاجمالية بواسطة اصولها و تحقيق فائض بحيث قدرت النسبة ب 84.03 و لكن سنة 2011 لم تستطع سوى سداد 0.8 % و هذا بسبب زيادة في الخصوم مقارنة بالأصول ، و لكن بالنسبة للمؤسسة الخامسة فلاحظنا أن النسبة تؤول الى ما لا نهاية بقيم موجبة و هذا يعني انها تأخذ قيم كبيرة مقارنة بالنسب الأخرى و هذه لأنه لا توجد خصوم لدى هذه المؤسسة مما يجعلها قادرة على سداد خصومها المحتملة ، ونجد ان المؤسسة السادسة في سنة 2010 قادرة على سداد 4 % التزاماتها بواسطة اصولها و سنة 2011 سددت ما مقداره 17 % .

المطلب الثاني : نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات

الفرع الاول: نتائج الدراسة

من خلال التحليل السابق تم التوصل الى النتائج التالية :

1. النسب المالية توضح لنا وضعية المؤسسة و اختلافها من سنة الى اخرى ؛
2. امكانية مقارنة المؤسسات بعضها مع البعض من خلال هذه النسب بحيث اظهرت الفرق الشاسع بين هذه المؤسسات في وضعيتها المالية بالرغم من تجانسها في مجال النشاط و هذا ما ادى الى عدم وجود تقارب بين نتائج المتحصل عليها من خلال حساب النسب المالية بالرغم من تجانس المؤسسات؛

الفرع الثاني اختبار الفرضيات :

النتيجة الأولى تثبت لنا صحة الفرضية الأولى والتي تنص على للمعلومات المحاسبية اهمية بالنسبة للمؤسسات المصغرة لأننا استطعنا تحديد وضعية كل مؤسسة من خلال النسب المالية السابقة و التي تعتبر في الاساس علاقة بين معلومتين محاسبيتين و هذا مايدل على اهمية المعلومات المحاسبية .

في حين تنفي النتيجة الثانية الفرضية الثانية و هي امكانية بناء نموذج انطلاقا من النسب المالية السابقة للتنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة وهذا لان مؤسسات العينة غير متجانسة بحسب الاختبارات الاولية التي قمنا بها .

الاستنتاجات :

1. ان المؤسسات المصغرة تتمتع بخصوصية مقارنة بالمؤسسات الاخرى؛
2. النسب المالية المستخدمة غير ملائمة لهذا النوع من المؤسسات ؛
3. للمعلومات المحاسبية اهمية في المؤسسات المصغرة فهي توضح لنا وضعيتها و لكن لا تمكننا من بناء نموذج يسمح بالتنبؤ بإفلاسها؛
4. هناك معلومات اخرى تسمح لنا بالتنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة و هذه المعلومات هي معلومات غير محاسبية.

خلاصة

من خلال هذا الفصل توصلنا الى انه لا يمكننا اعتماد التحليل التمييزي و اعتمدنا التحليل الاحادي بحيث توصلنا الى جملة من النتائج و هي ان المعلومات المحاسبية تعتبر ذات اهمية بالنسبة للمؤسسات المصغرة فهي نعطي صورة واضحة حول وضعية المؤسسة بالإضافة الى انه هناك بيانات اخرى تؤدي الى التنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة و تتمثل في البيانات الوصفية و التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة البيئة الاقتصادية لذا النمط من المؤسسات

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا هذه اردنا معالجة الاشكالية التالية : ما هي اهم البيانات التي تساهم في التنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة؟ بحيث تم اقتراح الفرضيات التالية:

- للمعلومات المحاسبية اهمية بالنسبة للمؤسسات المصغرة اكثر من المعلومات الاخرى؛
- يمكننا من خلال هذه النسب بناء نموذج يسمح بالتنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة.

ومن خلال الفصل النظري و الفصل التطبيقي توصلنا الى ما يلي:

الاستنتاجات المتوصل اليها من خلال الفصل النظري

من خلال دراستنا وتحليلنا في الفصل الأول للدراسات السابقة توصلنا الى جملة من الاستنتاجات وهي :

- للمعلومات المحاسبية دور كبير في التنبؤ بإفلاس المؤسسات؛
- هناك عدة اساليب للتنبؤ بإفلاس المؤسسات منها التحليل المالي و منها النماذج الكمية والتي تساعدنا في بناء نموذج رياضي يسمح بعملية التنبؤ

نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال الفصل الخاص بالدراسة التطبيقية و من خلال المبحث الاول وجدنا انه هناك عدة عوامل تؤدي إلى افلاس المؤسسات المصغرة فمنها:عدم سداد القرض و كذا سوء التسيير بالإضافة الى معظم القوانين و التشريعات التي يعتبرها أصحاب هذه المشاريع العائق امام استمرارها .

و بعد الدراسة و التحليل الذي تطرقنا اليه في المبحث الثاني و اتباع الادوات المنهجية و كذا أسلوب التحليل و جدنا جملة من النتائج و هي انه للمعلومات المحاسبية دور في تحديد وضعية هذه المؤسسات إلاّ انها قد تعتبر مضللة نوعا ما بسبب الطبيعة الخاصة لهذه المؤسسات بالإضافة الى ان النسب المالية المستخدمة غير ملائمة لهذه المؤسسات و هذا بسبب ما أظهرته من تباين بالرغم من تجانس المؤسسات و هذا ما جعلنا لا نستطيع بناء نموذج يسمح لنا بالتنبؤ بإفلاس المؤسسات المصغرة.

مقارنة بين استنتاجات الفصل النظري و نتائج الدراسة التطبيقية:

نجد ان النتيجة الاولى تتفق مع ما توصل له الآخرون و هي كون المعلومات المحاسبية توضح لنا وضعية المؤسسة و بالتالي امكانية تحديد مسارها وخلافا لذلك نجد ان النتيجة الثانية و الثالثة لا تظهران نفس ما توصل اليه السباقون في هذا البحث الا و هما ان النسب المالية المستخدمة ليست ملائمة لهذا النوع من المؤسسات و بالتالي لا يمكن بناء نموذج انطلاقا منها إذ كان هذا ممكن بالنسبة للمؤسسات الاخرى.

التوصيات: نقترح ما يلي:

- الاهتمام بالمؤسسات المصغرة سواء من حيث البيئة التي تنشط بها او اعادة النظر في التشريعات و القوانين الخاصة بها.

- انشاء دورات تدريبية لأصحاب هذه المشاريع .
- مرافقة هذه المؤسسات في السنوات الاولى من بدء النشاط.

الأفاق المستقبلية:

بفضل تطور البحث العلمي يمكن المواصلة في هذا الموضوع من خلال عدة مداخل أخرى مماثلة نذكر منها على سبيل المثال:

1) العوامل المؤدية الى الاختلاف بين المؤسسات المصغرة.
2) تحيين النسب المالية الكلاسكية لتكون أكثر ملائمة للمؤسسات المصغرة .

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

أولا: الكتب

1) إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي" **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس و تطبيقات** "،دار وائل للنشر و التوزيع الأردن –عمان–شارع الجمعية العلمية الملكية – مبنى الجامعة الاردنية الاستثمار رقم (2) الطابق الثاني الطبعة الأولى 2006

2) شعيب شنوف ،**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر 2008.

ثانيا: البحوث الجامعية

1. إيمان انجرو " التحليل الإئتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقتراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا) "رسالة ماجستير، قسم المحاسبة جامعة تشرين 2006/2007 .

2. جهاد حمدي إسماعيل مطر" نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين" مذكرة ماجستير كلية التجارة قسم محاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية غزة 2011 .

ثالثا:الملتقيات

تركي الحمود ، أحمد البزور "فعالية نمادج التنبؤ يتعثر الشركات المساهمة العامة المؤتمر الثاني للعلوم و المحاسبة حول مدى مساهمة العلوم المالية و المحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية و العالمية ،كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية قسم محاسبة و قسم علوم مالية و مصرفية ،جامعة الأربد الأردن 28-29 نيسان (أبريل2011

رابعا: المجلات

1. الشريف ريحان و لعيون وزوبير " النماذج الكمية للتنبؤ بإفلاس المؤسسة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية " مجلة التواصل العدد 20 ، جامعة باجي مختار عنابة سبتمبر 2007.

2. وحيد محمود رمو ، سيف عبد الرزاق الوتار "استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشراكات المساهمة الصناعية دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجلة تنمية الرافدين العدد 100 مجلد32 كلية الإدارة و الإقتصاد جامعة الموصل 2010

3. يوسف محمد جربوع "مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف لأخطاء غير عادية و التنبؤ بفشل المشروع "،مجلة الجامعة لإسلامية المجلد الثالث عشر العدد الأول جانفي 2005.

سادسا: مواقع الانترنت

1) www.wkipidia.com 22/03/2011
2) http://www.elahdath.net 20/4/2013
3) http://www.numidianews.com 5/5/2013

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Catherine refait (la prévisin de la faillite fondée sur l'analyse financiére de l'entreprise in état des lieux , la documentation française , ecnmie et prévisin , Issn 0249- 4744 page 129 a 147 2004 www.cairn.inf/article.php

الملاحق:

الملحق الأول:

دراسات توضح كل من نموذج التمان و شيراتا

1. Ming xu .chu zhang (**bankruptcy prediction : the case of Japanese listed companies**)rev account stud (2009) 14;534-558 doi 10.1007/s11142-008-9080-5 Published online ; 26 july 2008 Springer science + business media ,llc 2008
2. Maria M.crreia (**d differences in financial reporting attributes inpaire the predictive ability of financial tatin fur bankruptcy ?**) research seminar acconting and management control department, London business school Friday 11 February 2011
3. Richard p. hauser and david booth "**Predicting bankruptcy with robust logistic regression** journal of data science 9(2011) .565-584 Kent state uniuersity
4. Ramtin baninos **(corporate bankruptcy prediction and equity returns in UK**) thesis f master , canfield university 2010 all right reserved n part f this publication may be reproduced withut the written primission of the copyright owner .
5. sasa muminovic (**Revaluation and altman s z- score – the case of the Serbian capital market)** julon d .d . ljubljana . aquafil group . ljubljana . slovenia international journal of finance and accounting 2013. 2(1) : 13-18 Doi: 10.5923/j.ijfa.20130201.02

جدول يوضح طريقة حساب نسب السيولة للمؤسسات سنة 2010 بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

المؤسسة	الاصول المنداولة	الخصوم المتداولة	نسبة التداول	اجمالي القيم الجاهزة و غير الجاهزة	نسبة السداد السريع	النقديات	نسبة السيولة الحالية
1	20385077,44	21476754,60	0,95	20385077,44	0,95	5992057,19	0,28
2	7161270,00	6138865,00	1,17	2305586,00	0,38	940106,00	0,15
3	220749655,00	195521651,00	1,13	183423333,00	0,94	140570946,00	0,72
4	176309264,93	150576613,01	1,17	169386158,03	1,12	95486,85	0,00
5	100000,00	0,00	#DIV/0!	100000,00	#DIV/0!	100000,00	#DIV/0!
6	1693832,00	143365,00	11,81	1693832,00	11,81	1679033,00	11,71

جدول يوضح طريقة حساب نسب السيولة للمؤسسات سنة 2011 بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

المؤسسة	الاصول المتداولة	الخصوم المتداولة	نسبة التداول	اجمالي القيم الجاهزة و غير الجاهزة	نسبة السداد السريع	النقديات	نسبة السيولة الحالية
1	21235645,14	22321393,49	0,95	21235645,14	0,95	10947280,00	0,49
2	8354951,00	3252620,00	2,57	-4940899,00	-1,52	683626,00	0,21
3	843883939,00	399010228,00	2,11	825042829,00	2,07	118195553,00	0,30
4	273491216,76	243848510,89	1,12	270029663,31	1,11	35499618,28	0,15
5	54150,00	0,00	#DIV/0!	54150,00	#DIV/0!	54150,00	#DIV/0!
6	2382808,00	1869000,00	1,27	2382808,00	1,27	226044,00	0,12

الملحق الثاني:

جدول يوضح طريقة حساب نسب الربحية للمؤسسات سنة 2010 بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

المؤسسة	النتيجة الصافية	اجمالي الاستثمار	معدل عائد الاستثمار	مجموع الاصول	نسبة العائد الى اجمالي الاصول
1	2658006,07	3607644,50	0,74	25084399,10	0,11
2	218395,00	1323819,00	0,16	7462684,00	0,03
3	23271968,00	83971502,00	0,28	279493153,00	0,08
4	10165831,69	28689622,90	0,35	179266235,91	0,06
5	−2925,00	100000,00	−0,03	100000,00	−0,03
6	2464772,00	4800467,00	0,51	4943832,00	0,50

جدول يوضح طريقة حساب نسب الربحية للمؤسسات سنة 2011 بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

المؤسسة	النتيجة الصافية	اجمالي الاستثمار	معدل عائد الاستثمار	مجموع الاصول	نسبة العائد الى اجمالي الاصول
1	2450894,81	5394038,31	0,45	27715431,80	0,09
2	578512,00	5102331,00	0,11	8354951,00	0,07
3	389096701,00	493068203,00	0,79	892078431,00	0,44
4	17725118,53	46414741,43	0,38	290263252,32	0,06
5	−292500,00	14054150,00	−0,02	14054150,00	−0,02
6	2464772,00	9118208,00	0,27	10987208,00	0,22

الملحق الثالث:

جدول يوضح طريقة حساب نسبة النشاط للمؤسسات سنة 2010 بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

المؤسسة	المبيعات	الاصول الثابتة	معدل دوران الاصول الثابتة
1	14291844,44	4699321,66	3,04
2	5783488,00	301414,00	19,19
3	387866115,00	58743498,00	6,60
4	159188284,89	2956970,98	53,83
5	0,00	0,00	#DIV/0!
6	9105034,00	3250000,00	2,80

جدول يوضح طريقة حساب نسبة النشاط للمؤسسات سنة 2011 بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

المؤسسة	المبيعات	الاصول الثابتة	معدل دوران الاصول الثابتة
1	16797200,00	6479786,66	2,59
2	4820935,00	0,00	#DIV/0!
3	1129502749,00	48194492,00	23,44
4	19264971327,00	16772035,56	1148,64
5	0,00	14000000,00	0,00
6	19105034,00	8604400,00	2,22

جدول يوضح طريقة حساب نسبة قياس الرافعة المالية للمؤسسات سنة 2010 بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

المؤسسة	اجمالي الالتزامات	مجموع الاصول	قياس الرافعة المالية
1	21476754,60	25084399,10	0,86
2	6138865,00	7462684,00	0,82
3	195521651,00	279493153,00	0,70
4	15064929061,30	179266235,91	84,04
5	0,00	100000,00	0,00
6	143365,00	3250000,00	0,04

جدول يوضح طريقة حساب نسبة قياس الرافعة المالية للمؤسسات سنة 2011 بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

المؤسسة	اجمالي الالتزامات	مجموع الاصول	قياس الرافعة المالية
1	22321393,49	27715431,80	0,81
2	3252620,00	8354951,00	0,39
3	399010228,00	892078431,00	0,45
4	251116271,19	29026325332,00	0,01
5	0,00	14054150,00	0,00
6	1869000,00	10987208,00	0,17

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الاهداء.....	III
الشكر.....	IV
الملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة المنحنيات.....	VII
قائمة الاختصارات و الرموز.....	VII
قائمة الملاحق.....	VII
المـقدمـة	أ–د
الفصـل الأول: الـــــدراســـات السـابـقـــة	12
تمهيد.....	13
المبحث الأول : دراسة كاثرين ريفت ، يوسف محمد جربوع و دراسة وحيد محمد رموا.....	14
المطلب الاول: دراسة كاثرين ريفيت.....	14
المطلب الثاني: دراسة يوسف محمد جربوع.....	14
المطلب الثالث: دراسة وحيد محمود رمو و سيف عبد الرزاق محمد الوتار.....	15
المبحث الثاني : دراسة تركي و البزرو و دراسة مطر.....	16
المطلب الاول :دراسة تركي الحمود و احمد البزور	16
المطلب الثاني: : دراسة جهاد اسماعيل مطر.....	18
المبحث الثالث المبحث الثالث: دراسة الشباني و دراسة قريشي.....	19
المطلب الاول :دراسة وليد محمد عبد الله الشباني	19
المطلب الثاني :دراسة خير الدين قريشي (2012):.....	20
خلاصة	21
الفصـل الثاني: الـــدراســـة التطبيقية	23

تمهيد 23
المبحث الأول:عينة الدراسة و الادوات المستخدمة..... 24
ا **لمطلب الاول**:مجتمع و عينة الدراسة..... 24
المطلب الثاني:الادوات المستخدمة..... 24
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات..... 27
المطلب الاول: عرض و تحليل النتائج..... 27
الفرع الاول :نسب السيولة..... 27
الفرع الثاني:نسب الربحية..... 33
الفرع الثالث: نسبة النشاط..... 35
الفرع الرابع: نسبة الديون..... 37
المطلب الثاني: نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات..... 38
الفرع الأول: النتائج المتوصل اليها..... 38
الفرع الثاني:اختبار الفرضيات..... 38
خلاصة..... 40
الخاتمة..... 41
قائمة المراجع..... 45
الملاحق..... 47
الملحق الاول: دراسات حول نموذجي التمان و شيراتا ، طريقة حساب نسب السيولة للمؤسسات..... 48
الملحق الثاني:طريقة حساب نسب الربحية للمؤسسات 52
الملحق الثالث:طريقة حساب نسبة النشاط و قياس الرافعة المالية للمؤسسات 55
الفهرس..... 58